انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية

د. شريفة كلاع، أستاذة محاضرة "أ"
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

لقد شهدت السوق الدولية انهيارا حادا لأسعار النفط منذ شهر جوان 2014، كما زاد مستوى انهياره منذ شهر فيفري 2016 بشكل كبير، وهو ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة له والتي تعتمده كمصدر أساسي لمداخيلها، ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات التي تدور حول أسباب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وعن المعطيات الجديدة لتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، وتأثير ذلك في علاقات وديناميات أمن الطاقة عالميا من خلال إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة، وللإحاطة بذلك سنقوم بالتركيز على النقاط التالية:

- أولا: مفاهيم كل من: الطاقة، مصادر الطاقة، أمن الطاقة.
- ثانيا: المعطيات الجديدة لأسواق النفط والطاقة.
- ثالثا: أسباب انهيار أسعار النفط والدور المؤثر لسياسات اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية في انهياره.
- رابعا: إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: انهيار – أسعار المحروقات – تحولات – أمن الطاقة – العلاقات الدولية.

Abstract:

The international market witnessed a sharp collapse in oil prices since June 2014, and the level of its collapse since the month of February 2016 significantly, which affected the economies of the producing countries and adopt it as the main source of income, so this study seeks to answer the questions that It is about the causes of the collapse of oil prices in international markets, the new data on the shifts in energy security in international relations, and the impact on the relationships and dynamics of energy security globally

through the restructuring of the energy security map. To summarize, we will focus on the following points:

1. the concepts of: energy, energy sources, energy security.
2. New data for the oil and energy markets.
3. the reasons for the collapse of oil prices and the influential role of the policies of the major players in the global oil market in the collapse.
4. Restructuring the energy security map in international relations.

Keywords: collapse - fuel prices - shifts - energy security - international relations.

مقدمة:

إن التطور في العلاقات الدولية وبروز قضايا جديدة ترتبط بأمن الطاقة، والتوجه العالمي نحو تبني سياسات تنويع مصادر الطاقة بأنواعها، جعل من قضية إتاحة الطاقة وضمان الوصول إليها قضية عالمية، فمنذ منتصف القرن العشرين، كانت الطاقة موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوى دولية في سياق عملية ضمان أمن الطاقة لتلك القوى، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية أخرى، حيث كانت أهمية النفط تتزايد مع تزايد أهميته كمصدر للقوة الاقتصادية والعسكرية للدول الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية روسيا، أما الدول المنتجة والمصدرة للطاقة فقد تمكنت من امتلاك قوة مالية، ولكن من دون المنافسة عالميا على القوة العسكرية والاقتصادية، مما جعل خريطة أمن الطاقة في النصف الثاني من القرن العشرين تقوم على ما يمكن وصفه بقطبية نفطية، وخلال القرن الواحد والعشرين تغيرت الخريطة التقليدية القديمة لأمن الطاقة نتيجة لمجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية، مما أدى إلى نشوء مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك تمثلت بالأساس في الصين والهند ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، ومع أزمة انهيار أسعار النفط دوليا نجد أن كلا من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية كان له دور مؤثر في ذلك الانهيار، بالإضافة إلى وجود المخاطر الجيوسياسية التي أثرت في إمدادات الطاقة، وبالتالي فإن الانخفاض الحالي في أسعار النفط هو الزيادة الكبيرة في العرض مع عدم تحرك منظمة الأوبك لخفض مستوى إنتاجها للدفاع عن الأسعار، وانتهاج أغلب دولها استراتيجية الإبقاء على الحصص الإنتاجية لمواد الطاقة، إذ بلغت أسعار النفط أدنى مستوياتها في الأسواق الدولية منذ شهر جوان 2014، كما زاد مستوى انهيارها منذ شهر فيفري 2016، ومنذ ذلك الحين بقيت أسعاره في تراجع مما أدى إلى الإضرار بالدول الريعية التي تعتمده كمصدر دخل واحد والتي لا تمتلك اقتصاد متنوع.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات التي تدور حول أسباب انهيار أسعار النفط، وعن المعطيات الجديدة لتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، وتأثير ذلك في علاقات وديناميات أمن الطاقة عالميا من خلال إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة، وللإحاطة بذلك سنقوم بالتركيز على النقاط التالية:

المبحث الأول: مفاهيم كل من: الطاقة، مصادر الطاقة، أمن الطاقة

أولا: الطاقة

تُعرَّف الطاقة على أنها قدرة المادة على إعطاء قوة قادرة على إنجاز عمل معين، كما أنها تعرف على أنها مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي[1]، كما تعرّف الطاقة بالإنجليزية Energy بأنها: "القدرة التي تملكها المادة لإعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين، كما أنها المقدرة التي يمتلكها نظام ما لإنتاج الفاعلية أو النشاط الخارجي، وهي الكيان المجرّد الذي لا يُعرف إلا من خلال تحولاته"، وتعرف أيضا بأنها "كمية فيزيائية يتم التعبير عنها بوحدة الجول في النظام العالمي للوحدات"[2].

الطاقة أيضا هي القدرة الجسم على الحركة وبذل شغل أي إحداث تغيير، وتطلق كلمة طاقة على كل ما يدرج ضمن مصادر الطاقة، إنتاج الطاقة، واستهلاكها وأيضا حفظ موارد الطاقة، وبما أن جميع الفعاليات الاقتصادية تتطلب مصدرا من مصادر الطاقة، فإن توافرها وأسعارها هي ضمن الاهتمامات الأساسية للشعوب[3]، وتعرف الطاقة أيضا بأنها القدرة على القيام بالعمل، حيث يعرف العمل عدديا بحجمه من قوة مضروبة في مقدار القوة التي تتحرك في اتجاه القوة"، وهناك تعريف آخر بديل للطاقة فهي "أي شيء يمكن أن يتحول إلى حرارة"[4].

وقد استعمل الإنسان في بادئ الأمر طاقته الذاتية الناتجة عن الطاقة الكيميائية الكامنة في غذائه، وكان من أعظم اختراعات الإنسان الأول اختراع طريقة لإشعال النار من احتكاك قطعتين من الخشب، فعندها بدأ الإنسان باستخدام الخشب كمصدر رئيسي للطاقة، وبعدها توسع استعمال الطاقة نسبيا بعد

1 – محمد زكي عويس، مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص. 19.

2 – شيراز حرز الله، "تعريف الطاقة"، نقلا عن الرابط:
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9

3 – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 19.

4 – "Energy and Power and the physics of explosions", on the link:
http://muller.lbl.gov/teaching/Physics10/PffP_textbook_F08/PffP-01-energy-F08.pdf

اكتشاف النحاس والبرونز، حيث إن عملية صهرهما تحتاج إلى طاقة عالية، والتي كان يحصل عليها من خلال حرق كميات كبيرة من الأخشاب، ومن ثم تطورت عمليات استخدام طاقة المياه، ثم الفحم الحجري الذي بدأ استخدامه في العصور الوسطى، واختراع المحرك البخاري في القرن الثامن والتاسع عشر، ثم اكتشف النفط الذي بدأ استعماله كأحد مصادر الطاقة عند اكتشافه في فيلادلفيا سنة 1865، ثم في باكو سنة 1890، ثم في غرونزي سنة 1900، ولم يبدأ انتشار استخدام النفط كمصدر رئيسي للطاقة إلا خلال الربع الثاني من القرن العشرين[1].

ثانيا: مصادر الطاقة

للطاقة نوعان من المصادر مصادر أولية وأخرى ثانوي، وتنقسم مصادر الطاقة الأولية إلى نوعين: مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية أو متجددة، والمعيار هنا هو مدى إمكانية تجدد مصدر الطاقة واستمراريته، والطاقة التقليدية هي القابلة للنفاذ، والتي لا يمكن تعويضها، مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم، أما مصادر الطاقة غير التقليدية فهي متجددة ونظيفة وغير قابلة للنفاذ، وتشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المياه، والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية، أما مصادر الطاقة الثانوية فهي تلك التي يتم إنتاجها من مصادر الطاقة الأولية مثل الطاقة الكهربائية والكهرومائية[2]، وعليه سنتناول في هذا العنصر من البحث الطاقة التقليدية، بالتركيز على كل من النفط والغاز وفق مايلي:

1 – النفط: يعتبر أحد المصادر التقليدية للطاقة، وهو مادة مستخرجة من الصخر النفطي، ويرتبط النفط بالطاقة ارتباطا وثيقا، حيث لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال في عالمنا المعاصر، وقد سمي النفط بالذهب الأسود نتيجة ارتفاع أسعاره، وله استعمالات كثيرة، حيث تتواجد منتجاته بشكل أساسي في مختلف الاستعمالات اليومية، خاصة في المجالات الصناعية التي يستخدم فيها النفط، والتي تقع ضمن إطار بناء الطرقات، الصناعات العسكرية، الأسمدة الكيميائية، الصناعات البتروكيميائية على أنواعها، الصناعات البلاستيكية، ...إلخ[3].

1 – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 20.

2 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 7.

3 – إسطفان الشدياق، "مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيو سياسي"، مجلة الدفاع الوطني، ع. 97، لبنان، أوت 2016، 26/05/2017)، نقلا عن الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

إن النفط يعتبر أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، وهو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال، ويكون خليط من المركبات العضوية، والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، وتعرف باسم الهيدروكربونات حيث تتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% – 98%، ويسهم النفط بحوالي 40% من استهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أعلى مخزون للنفط في العالم، وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة في العالم من حيث المخزون، ويعود سبب انتشار النفط كمصدر مهم للطاقة إلى عدة أسباب منها: سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات نفطية، تتفاوت في الخصائص والاستخدام، وكذلك كثرة تواجده في دول لا تستهلك إلا القليل منه نظرا لمحدودية التنمية الصناعية لديها مما يسهل تصديره إلى الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى كميات كبيرة منه[1].

خريطة تبين مناطق تصدير واستيراد النفط الخام لسنة 2013:

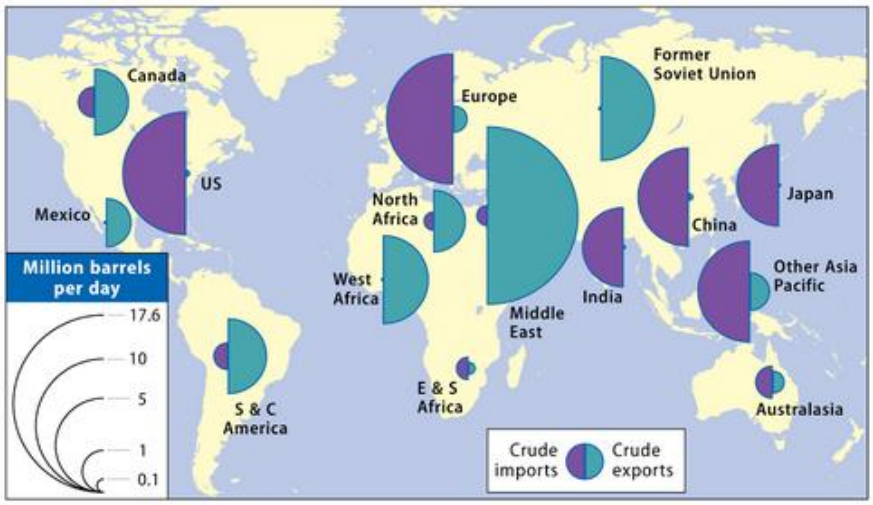

المصدر:

Peter Dicken, Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy, 7 Edition, 2015, p.402.

2 – الغاز الطبيعي: أحد المصادر الطاقة التقليدية للطاقة، وهو يعتبر من الوقود الأحفوري الأنظف والأقل تلويثا للبيئة، لذلك يتجه إنتاج الغاز إلى التزايد المستمر لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة[2]، حيث يحتوي الغاز الطبيعي على وحدات حرارية عالية، ويوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط، ويتكون من خليط من المركبات الغازية، أهمها غاز الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان، وتعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود

1 – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 24.

2 – إسطفان الشدياق، مرجع سابق.

نظيف أقل بكثير من ما يحتاجه النفط، وكل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب مثل الهيدروجين وأكسيد الكربون، ويدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت وإنتاج الكهرباء، وصناعة الحديد والصلب وغيرها، ويتواجد الغاز الطبيعي بشكل كبير في روسيا وقطر وليبيا والجزائر والسعودية والإمارات العربية المتحدة[1].

وقد تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي بعد الأزمة النفطية سنة 1973، كمصدر للطاقة النظيفة على اعتبار أنه طاقة المستقبل، رغم ما يتطلبه من استثمارات كبيرة الحجم، ويعبر عن هذا الاهتمام زيادة حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمي، ويعود هذا أساسا إلى الخصائص التقنية التي تميزه، في ما يتعلق بعدم تلويث البيئة وانبعاث الغازات الدفينة، وأيضا من حيث الكفاءة والمردودية التي تميزه مقارنة ببقية مصادر الطاقة أثناء توليد الكهرباء والحرارة، التسخين والصناعة الكيميائية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا توجد سوق عالمية للغاز، حيث أن أسعار الغاز تعتمد في تحديدها على التفاوض بين المستورد والمصدر[2].

خريطة تبين احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية لسنة 2015:

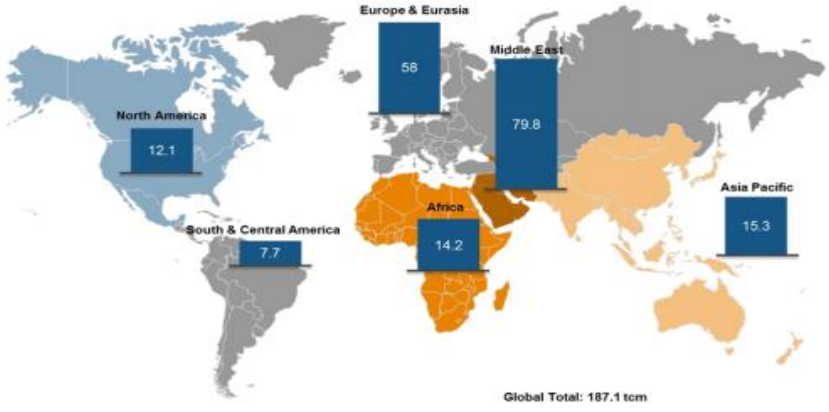

Source: BP (2015) Statistical Review of World Energy

المصدر:

World Energy Council, Resource 2016 summary, p. 26, see the link:

https://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2016/10/World-Energy-Resources-Full-report-2016.10.03.pdf

1 – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 25.

2 – شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، ع. 395، جانفي 2012، ص ص.111 – 112.

إن جميع المواد الأولية الإستراتيجية مثل اليورانيوم والبوكسيت والذهب وغيرها، لا تشكل رهانات الأمن الدولي، حيث تخضع أغلبية هذه المواد للمبادلات التجارية سواء كانت قليلة أو كثيرة، دون أن يكون لها أي أبعاد سياسية مباشرة، في حين نجد الأمر مختلف بالنسبة للعلاقات البترولية الدولية التي أخذت بعدا سياسيا أكبر، لتجعل من الساحة الطاقوية العالمية فضاء للمبادلات والمعاملات الاقتصادية، ومسرحا جيو-سياسيا تتصدره المصالح الوطنية وحدها[1].

ثالثا: أمن الطاقة

يعتبر أمن الطاقة من المفاهيم الأمنية الجديدة التي بدأت تحظى بالاهتمام من الدول الصغيرة والكبيرة، حيث تتنوع تعريفات الدول المقدمة لمفهوم أمن الطاقة، والذي يختلف على حسب وضع الدولة في سوق الطاقة العالمي[2]، ويمكن تحديد مفهوم أمن الطاقة وفق ما يلي:

1 – المفهوم التقليدي:

لقد ركز المفهوم التقليدي لأمن الطاقة على المعروض من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة في متناول الجميع، حيث دعَّم هذا التعريف تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه[3]، وعليه فوفق المفهوم التقليدي حدد تعريف أمن الطاقة بشكل دقيق على أنه: "تأمين إمدادات الطاقة بشكل كافي وبأسعار معقولة ومستقرة من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي والنمو، وانعدام أمن الطاقة هو بمثابة التعرض لاضطرابات في الإمدادات لفترات طويلة مع ارتفاع الأسعار"، وبالتالي نستنتج أن المفهوم التقليدي لأمن الطاقة قد ركز على أمن العرض، والإنتاج الكافي من

1 – ق.سامية، رهانات الأمن الدولي: التحديات الكبرى للأمن الطاقوي"، مجلة الجيش، ع. 578، سبتمبر 2011، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ص. 37.

2 – هاجر محمد أحمد عبد النبي، "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000 – 2015"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=34018، (2017/06/18).

3 – نفس المرجع.

مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وتجنب أزمات الطاقة، ومن ثمة يكون الأمن الطاقوي مرتبط بتأمين دخول النفط وأنواع مصادر الطاقة التقليدية الأخرى[1].

2 – المفهوم الحديث:

أدى التطور الحديث لمفهوم الأمن والطاقة بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم الطاقة، تختلف عن المفهوم التقليدي، وطبقا لذلك تتعدد التعريفات الخاصة بالطاقة حسب موقع الدولة في سوقها العالمي بين الدول المنتجة والمستوردة، فبالنسبة للدول المصدرة يركز المفهوم على أمن الطلب على مصادرها وأمن العائدات منها، بينما يختلف الأمر بالنسبة للدول المستهلكة، حيث تعني أمن الإمدادات*، وبالنسبة للشركات التجارية العاملة في سوق الطاقة، يمثل أمن الطاقة لها وجود نظام استثماري ومستقر في الدول المنتجة[2].

ويمكن أن نلاحظ قدر من التباين في تعريف أمن الطاقة بين منظور الدول المستوردة والمستخدمة للطاقة، ومنظور الدول المنتجة والمصدرة لها[3]، خاصة مصادر الطاقة التقليدية التي هي محل اهتمام بحثنا هذا، حيث أنه:

أ – من وجهة نظر مستهلكي الطاقة: يرتكز مفهوم أمن الطاقة على ضمان إمدادات الطاقة وشرط استمرارها، بما في ذلك استقرار أسعارها والحصول عليها بكلفة معقولة وبسيطة، ومن هذا التعريف نستنتج أن الدول المستوردة للنفط والطاقة تعتبر أن أمنها الطاقوي يتحقق إذا استطاعت الحصول على هذا المورد بكلفة بسيطة، وبالشكل الذي لا يؤثر على ميزانيتها العامة.

ب – من وجهة نظر منتجي ومصدري الطاقة: من وجهتهم يعرف الأمن الطاقوي من خلال ضمان العائدات المالية من مبيعات الطاقة، فضلا عن ضمان استمرار الحصول على استثمارات ورؤوس أموال لتوظيفها في مشاريع التنقيب عن مصادر الطاقة الأولية، وهو ما يساعدها على تغذية ميزانيتها العامة لتحقيق

---

1 – صبرينة مزياني، "مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: http://democraticac.de/?p=47399 ، (2017/06/18).

*– أمن الإمدادات: أمن إمدادات الطاقة تعني الحالة التي يتم فيها تدفق الإمدادات الطاقوية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بصورة طبيعية وبأسعار مناسبة.

2 – هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سابق.

3 – مصطفى علوي سيف، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 7.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن أمن الطاقة يتمثل في استمرار عملية إنتاج النفط والغاز، وعرضها للبيع بأسعار جيدة من منظور مصالح تلك الدول المنتجة والمصدرة[1].

ولأن الدول الأكثر استيرادا واستهلاكا للطاقة التقليدية، والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والدول الأوروبية، كانت ولا تزال الدول الكبرى والأقوى في العالم، فإن منظورها لقضية أمن الطاقة، كان ولا يزال هو المنظور الأقوى والأكثر تأثيرا في صياغة ذلك المفهوم طوال القرن العشرين، بل ولحد الآن وبدرجة كبيرة، وفي المقابل فإن أكبر الدول إنتاجا للنفط كانت ولا تزال روسيا الاتحادية، ودول آسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، وهي كلها باستثناء وحيد يتمثل في روسيا الاتحادية ليست دولا كبرى، بل تعتمد في قوتها الاقتصادية بالأساس على مواردها النفطية، وإيراداتها الناتجة عنها[2].

ومعنى ما تقدم أن لأمن الطاقة منظورا آخر يتمثل في استمرار عملية إنتاج النفط والغاز، وعرضها للبيع بأسعار جيدة من منظور مصالح تلك الدول المنتجة والمصدرة، ولأن ثمة فارق كبير في القوة القومية والاقتصادية والعسكرية بين كبرى الدول إنتاجا وتصديرا، فإن منظور الدول المستوردة والمستهلكة للنفط ظل هو المنظور الأهم، والأكثر تنفيذا في النظر إلى مفهوم أمن الطاقة.

كما يمكن ملاحظة أنه مع توسع نطاق العلاقات الدولية، اتسع بدوره نطاق مفهوم أمن الطاقة عما كان عليه خلال القرن العشرين، ولم يعد المفهوم مقتصرا على تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة والمستهلكة لها، وإنما امتد المفهوم ليضم إلى جانب ذلك مصالح وهواجس واهتمامات الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، التي بدأت تسعى إلى إحكام سيطرتها على قطاع الطاقة وأسواقه، كما يرتبط بتغير خريطة الطاقة العالمية تغير بنية منظومة عرض مصادر الطاقة وإمدادها، خاصة مع بروز الطفرة الكبيرة في الطاقة الصخرية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وفي المقابل تصاعد الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة، خاصة مع ظهور مستهلكين كبار جدد مثل الصين والهند، ومن ثم أصبح أمن الطاقة تحكمه العديد من المتغيرات التي تلقى آثارا متباينة[3]، ويعد ضمان النقل والتوزيع الآمن لموارد الطاقة، وتأمين الاستثمار المحلي أو الدولي في مجال التنقيب والإنتاج لعناصر الطاقة التقليدية، وصيانة محطات التكرير، وزيادة الاستثمارات

1 – صبرينة مزياني، مرجع سابق.
2 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 7.
3 – نفس المرجع، ص. 8.

الموجهة إلى صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة وغير التقليدية، هي من العناصر المهمة في التأثير على أمن الطاقة وتحديد مستواه[1].

وعليه تتعدد وتتنوع أبعاد مفهوم أمن الطاقة، حيث نلاحظ بداية البعد الخاص بتأمين وضمان وصولها، خاصة النفط والغاز الطبيعي إلى الدول الأكثر استهلاكا واستيرادا للطاقة، وقد يتسع المفهوم ليشمل سلامة عمليات النقل الدولي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة والمستوردة، بما في ذلك تأثير التطور التكنولوجي في عمليات النقل واللوجيستيات، وقبل ذلك تطور تكنولوجيات التنقيب والإنتاج والاستخدام، وكذلك العوامل الخارجية المؤثرة مثل المناخ، ومستوى الاستقرار الداخلي، وتأثر عمليات نقل النفط والغاز دوليا بالمشكلات الجيوسياسية، أو الصراعات الإستراتيجية مع بعض أو كل الدول التي تمر بها خطوط نقل الطاقة.

المبحث الثاني: المعطيات الجديدة لأسواق النفط والطاقة

إن السيطرة على أسواق النفط العالمية، وتحديد سعر برميل النفط ظلا تحت سطوة الدول الكبرى المستوردة والمستهلكة له حتى عام 1974، فقبل ذلك التاريخ لم يكن للدول المنتجة رغم إنتاجها لمعظم النفط المتاح عالميا، أي تأثير في سوق النفط، وظل برميل النفط يعرض ويباع بثلاثة دولارات حتى شهر أكتوبر 1973، وهو سعر منخفض جدا يخدم مصالح الدول المستوردة المستهلكة، ولم يكن يخدم مصالح الدول المنتجة والمصدرة.

ولم يتغير ذلك الوضع إلا في عام 1974، أي بعد حرب أكتوبر 1973، وهو ما مكن دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى من اتخاذ قرار غير مسبوق بفرض حظر نفطي على الدول الغربية، التي كانت قد ساعدت إسرائيل عسكريا بشكل مباشر في حرب أكتوبر 1973، ونتيجة لذلك القرار حدثت طفرات كبيرة في أسعار برميل النفط، وبدأت الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي وخارجه، في الاستفادة من آثار ذلك القرار، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، ولأول مرة تم تنشيط منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك – OAPEC)، وفي المقابل أنشأت الدول المستوردة للطاقة منظمة دولية موازية، وهي وكالة الطاقة الدولية التي أنشأتها الدول المستوردة والمستهلكة للنفط في منتصف سبعينيات القرن العشرين، لكي

1 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 8.

تنسق علاقات التعاون فيما بين تلك الدول، وحتى تستطيع مواجهة سياسات ومواقف منظمة "أوبك" والدول المنتجة المصدرة للنفط[1].

وقد تطور المشهد الدولي للطاقة بشكل دراماتيكي خلال العقود الماضية، من خلال اكتشاف احتياطات نفط وغاز جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة للسوق، أهمها البترول المستخرج من الصخر النفطي، وتطور تصنيع الوقود البيولوجي أو الحيوي واستهلاكه، مما أضاف عوامل تأثير جديدة على السوق الدولية، التي شهدت تقلبات حادة في الأسعار، وأثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي العالمي، وقد شكل الصراع على ممرات الطاقة ومعابرها أحد الأوجه الخفية للصراعات الجديدة في شرق أوروبا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان احد أسباب التململ الصيني والعودة الروسية إلى ساحة هذه الصراعات، تحت مبررات أمنية، بينها غايات اقتصادية تتمثل في المحافظة على مستوى التأثير الحالي في هذه السوق الحيوية، وتأمين تدفق النفط بما يتوافق مع المصالح الخاصة لكل دولة[2].

لقد مثلت الأزمة الأوكرانية إحدى تجليات الصراع الدولي على الطاقة وإمداداتها، وأظهرت مدى أهمية تنويع خطوط نقل الطاقة والغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، وهو ما أدى بشكل واضح إلى تأثر الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك، مما أدى إلى سباق استراتيجي بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على أوروبا، من جهة وعلى مصادر الغاز من جهة أخرى، من خلال المشروعين التاليين[3]:

1. المشروع الأمريكي نابوكو: ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود، فيما تعتبر تركيا الموقع المخزن ومساره منها إلى بلغاريا فرومانيا ثم المجر، فالتشيك وكرواتيا وسلوفينيا فإيطاليا.

2. المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي: والذي يقطع الطريق عبر التالي:

أ – السيل الشمالي: وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة وعبر بحر البلطيق من دون المرور ببلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها.

ب – السيل الجنوبي: ويمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا، ويتفرع إلى اليونان فجنوب إيطاليا وإلى المجر فالنمسا.

---

1 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 8.

2 – إسطفان الشدياق، مرجع سابق.

3 – خليدة كعسيس خلاصي، "الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين: أمن الطاقة تنافس من نوع جديد"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 4، ديسمبر 2015، ص. 53.

وبهذا سيتيح خطوط الغاز الروسي السيل الشمالي والجنوبي لروسيا الاستغناء عم نقل الغاز عبر البر وخصوصا عبر أوكرانيا [1]، كما أنه هناك مشاريع خطوط نقل وإمداد أخرى للطاقة منافسة من مثل:

1. خط أنابيب نفط باكو – تبليسي – جيهان: هو خط أنابيب البترول الخام بطول 1768 كم، ويمتد من محطة سنجشال بالقرب من باكو في أذربيجان عبر جورجيا، وصولا إلى تركيا من ميناء جيهان البحري في منطقة جنوب شرقي ساحل البحر المتوسط في تركيا، وقد تم ضخ أول نفط من باكو في 10 ماي 2005، أين وصل إلى جيهان.
2. خط أنابيب نفط كازاخستان – الصين: وهو خط أنابيب نفط من الغرب إلى الشرق بطول 2228 كم، يمتد من "اتيراو" في كازاخستان إلى "الشانكو" في شينجيانغ بالصين، ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط بـ 20 مليون طن سنويا، وقد شيد الخط عبر ثلاث مراحل، أخرها اكتمل في 11 ماي 2009، ويتم حاليا التزويد بالنفط من خلال هذا الخط[2].

ونظرا لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط كمصدر أساسي للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة منه، يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، حيث أصبح لزاما على الدول المستهلكة للنفط والطاقة، التفكير في التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات النفطية، والبحث عن مناطق وأسواق خارج منطقة الشرق الأوسط وخارج دول منظمة الأوبك عموما، ويظهر ذلك من خلال الاهتمام الأمريكي بمنطقة قزوين، كما تزايدت أهمية قارة إفريقيا كمصدر لإنتاج النفط، والتي تشهد تنافسا أمريكيا وصينيا في سياق تنويع مصادر الإمدادات[3].

وتعد الصين المحرك الأكبر لسوق النفط في العالم حاليا، إذ حلت منذ سنة 2013 محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم، ويتوقع أن تكون المحرك الأكبر لنمو الطلب العالمي على النفط خلال هذا العقد، وحتى العقد الثالث الذي يليه من القرن الواحد والعشرين، ويرجع الارتفاع السريع في حجم استيراد

1 – خليدة كعسيس خلاصي، مرجع سابق، ص ص. 53 – 54.

2 – دينا عمار، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة"، مجلة السياسة الدولية، م. 45، ع. 180، أفريل 2010، ص ص. 174 – 175.

3 – وصاف سعيدي وبنونة فاتح،"سياسات أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، ورقة بحثية مشارك بها في المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7 و8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص. 5.

الصين من النفط إلى النمو الاقتصادي والسكاني السريع، وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد عدد السيارات على الطرق من 30 مليون سيارة في عام 2010 إلى 130 مليون سيارة متوقعة في عام 2020[1].

وفي ما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد شهدت عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم انخفاضا من 3580 حفارة سنة 2014 إلى 2404 حفارة سنة 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت الثلث، حيث أن عدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تأثرت بشكل كبير من تراجع أسعار النفط من سنة 2014، حيث انخفض عددها من 1862 حفارة سنة 2014 إلى 1017 حفارة سنة 2015.[2]

وتشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2015 تم تحقيق 91 اكتشافا جديدا على المستوى العالمي، منها 45 اكتشافا للنفط و45 اكتشافا للغاز الطبيعي، واكتشافا واحدا للنفط الصخري في الصين، إذ قدر الاحتياطي الجيولوجي فيه بنحو 730 مليون برميل، ومن ضمن تلك الاكتشافات 22 اكتشافا جديدا في الدول العربية، منها تسعة اكتشافات للنفط وثلاثة عشر اكتشافا للغاز الطبيعي، ومن الاكتشافات الجديدة التي تحققت في الدول العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، اكتشاف للغاز حققته شركة ريبسبول الإسبانية في الجزائر في قاطع "سود – شرق إليزي" جنوبي البلاد.

وفي تونس حققت شركة Mazarine Energy Tunisia اكتشافا جديدا للنفط عبر البئر التنقيبي "شوشة العطروس-1" في امتياز "الزعفران" وسط البلاد، وفي ليبيا حققت شركة إيني الإيطالية اكتشافين للغاز والمتكثفات في امتياز "جنوب بحر السلام"، وفي حوض صبراته قبالة السواحل الليبية، وفي الكويت تم اكتشاف أربعة حقول جديدة وذلك في شمال وغرب الكويت، من بينها ثلاثة اكتشافات جديدة للنفط الخفيف غربي البلاد إلى الشمال من حقل "مناقيش"، وفي مصر أعلنت شركة إيني الإيطالية عن تحقيق اكتشاف للنفط في منطقة "غرب مليحة" في الصحراء الغربية، واكتشافا عملاقا للغاز فيما يعرف بحقل

1 – ممدوح سلامة، "استعادة الفشل: استراتيجية الدفاع عن الحصص وتقويض اقتصادات دول أوبك"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 16.

2 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، ص. 142، نقلا عن موقع صندوق النقد العربي، متاح للتحميل على رابط الموقع:

http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2016/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf

"ظهر"، الذي يعتبر الأكبر من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، حيث قدر الاحتياطي الجيولوجي بنحو 849 مليار متر مكعب[1].

وقد مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال سنة 2015، مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات العرض والطلب، والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال سنة 2015، استمرارا لما شهدته السوق النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، من تقلبات في الأسعار والتي أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة، وحركة التجارة النفطية من جهة أخرى[2].

لقد أتى هذا الانخفاض بعد سنوات من الارتفاع المتواصل للنفط منذ سنة 2006، والذي تجاوز فيه عتبة المئة دولار للبرميل في 2008، حيث استمرت أسعار النفط في ارتفاعها على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أواخر سنة 2008، خاصة مع تحول الصين إلى قاطرة للنمو للعام منذ سنة 2009، ثم بعد ذلك بدأت الأسعار في الهبوط الحاد، وقد اختلف المحللون في تفسير أسباب هذا الانهيار[3] وهو ما سنحاول دراسته في العنصر الموالي من البحث.

المبحث الثالث: أسباب انهيار النفط والدور المؤثر لسياسات اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية في انهياره

لقد انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير، إذ بلغت أسعاره أدنى مستوياتها في الأسواق الدولية منذ شهر جوان 2014، كما زاد مستوى انهيارها منذ شهر فيفري 2016، ومنذ ذلك الحين بقيت أسعاره في تراجع، وقد جاء هذا الانخفاض بعد سنوات من الارتفاع المتواصل على مستوى أسعاره، ويثير انهيار أسعار النفط والتي حدثت بشكل أساسي في سنة 2014، أوجه التشابه مع ما حدث سنة 1986، انخفاض شديد بعد فترة من الارتفاع، وهو الانخفاض النابع بالأساس من الزيادة في الإنتاج استجابة للسعر المرتفع[4]،

1 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، مرجع سابق، ص ص. 142 – 143.

2 – نفس المرجع، ص. 141.

3 – عمرو عادلي، "الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 25.

1 – نفس المرجع، ص. 29.

ومن خلال الرسم البياني التالي يمكن تتبع أسعار انخفاض النفط وفق السنوات من سنة 1946 إلى سنة 2016:

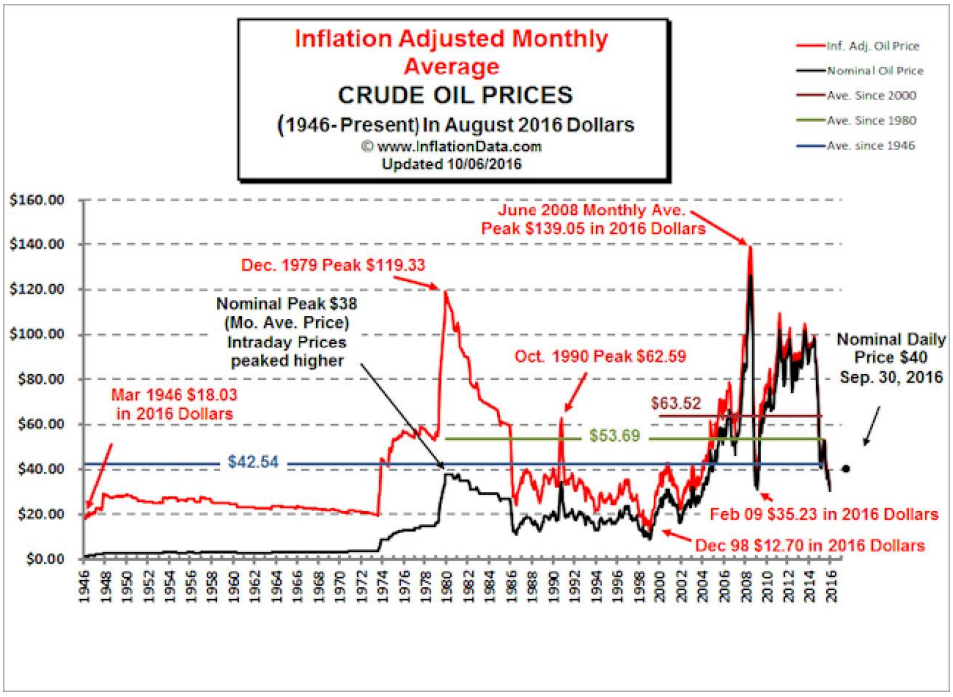

المصدر:

https://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Chart.asp

ويظهر الخط الأحمر على الرسم البياني أسعار النفط المعدلة للتضخم حتى شهر أوت 2016 دولار، ويشير الخط الأسود إلى السعر الاسمي (بمعنى آخر السعر الذي كنت ستدفعه في ذلك الوقت)، والأسعار الموجودة في هذا المنحنى اعتبارا من 30 سبتمبر 2016 هي 40 دولار أمريكي، والذي شكل انخفاضا كبيرا عن المستويات الأخيرة حسب المنحنى، وحتى أقل بقليل من متوسط معدل التضخم المعدل 42.54 دولار من 1946 – 2016.

وتعود أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014، وبلوغه أدنى مستوياته في السوق الدولية، إلى جملة من الأسباب والعوامل المتعددة والمتشابكة في نفس الوقت، ومهما تعددت الأسباب فإن سياسات أربعة لاعبين رئيسيين في سوق النفط العالمية، حيث كانت لقراراتهم الدور الحاسم في فوضى الأسعار

الحالية[1]، وعليه سنحاول بيان أسباب انهيار أسعار النفط من خلال تتبع الدور المؤثر لسياسات اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية:

أولا المملكة العربية السعودية:

كان للمملكة العربية السعودية الدور الرئيس في انهيار أسعار النفط لرفضها خفض إنتاجها، وكذلك ضغطها على منظمة الأوبك لعدم خفض الإنتاج، بل إن الاتفاق الجزئي لتجميد إنتاج النفط عند مستويات شهر جانفي 2016، والذي تم بتوافق سعودي – روسي في العاصمة القطرية، في 16 فيفري 2016 لم يرق إلى الاتفاق على تخفيض مستويات الإنتاج الحالية التي تمثل فائضا عن احتياجات السوق الفعلية، ويمكن القول بأن السعودية تمكنت من خلق هذه الفوضى القائمة في سوق النفط العالمية، حيث أقدمت على إغراق السوق العالمية بالنفط بحجة الدفاع عن حصتها في هذه السوق، وزيادتها على حساب المنتجين الآخرين، وكانت قد جربت مثل هذه السياسة في ثمانينيات القرن العشرين أيام وزير النفط السعودي السابق "احمد زكي اليماني"، وقد أثبتت فشلها[2]، وتستهدف استراتيجية المملكة العربية السعودية النفطية تحقيق أربعة أهداف هي:

- الهدف الأول: الدفاع عن حصتها في السوق.
- الهدف الثاني: إلحاق الضرر باقتصاد إيران في حربها غير المعلنة عليها بسبب برنامجها النووي.
- الهدف الثالث: استباق مطالبة إيران بعد رفع العقوبات، وأيضا العراق بحصص إنتاج أكبر في الأوبك.
- الهدف الرابع: إيقاف إنتاج النفط الصخري الأمريكي[3].

ثانيا: روسيا:

تعتبر روسيا أكبر منتج للنفط للعام منذ سنة 2006، ويعد النفط والغاز عماد اقتصادها، حيث يشكلان 65% من الصادرات، و52% من إيرادات الميزانية و14.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ردت روسيا على التدهور السريع في أسعار النفط لرفع إنتاجها إلى 11 مليون برميل في اليوم، من 10 مليون

1 – ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص. 13.
2 – نفس المرجع، ص. 13.
3 – نفس المرجع، ص. 13.

برميل لتعويض الانخفاض السريع في دخلها من صادرات النفط، وزيادة عن ذلك تركز جهودها المستفيضة حاليا على توسيع حصتها في سوق الصين، التي تعد أكبر سوق لاستيراد جميع أنواع الطاقة في العالم، إذ تمكنت روسيا أخيرا من تخطي السعودية كأكبر مصدر للنفط إلى الصين، ففي سنة 2014 بلغت صادرات النفط الروسية 7.36 مليون برميل في اليوم، أي أنها عادلت الصادرات السعودية، وربما زادت عليها، مما يعني أن سوق النفط العالمية أصبحت تعتمد على صادرات النفط الروسي قدر اعتمادها على صادرات النفط السعودي[1]، وعليه وحسب ما تقدم يتضح أن أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط هي الوفرة في سوق النفط العالمية.

كما تعمل روسيا على التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة للحفاظ على السوق النفطية، من خلال التحكم في حجم الإنتاج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق الآسياوية والأوروبية، وتعزيز العلاقات المتنامية مع الصين، ثاني أكبر مستوردي الطاقة عالميا، وكان ذلك واضحا في الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي "بوتين" في شهر ماي 2014 للصين، وتوقيع 40 اتفاقية معها، ويمثل مشروع نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين واليابان أحد أهم ملامح التطور الراهن في سياسة الطاقة الروسية، واستكمال عملية مد أنبوب النفط الروسي الذي يمتد من سيبيريا إلى المحيط الهادي[2].

ثالثا: إنتاج النفط الصخري الأمريكي:

ومن الأسباب أيضا التي زادت في انخفاض أسعر النفط، هو وفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي التي لم تكن متوقعة بالكيفية التي حدثت على الإطلاق، وبالدرجة التي عملت بها تلك الوفرة في الإمدادات من المصادر غير التقليدية في أمريكا الشمالية (النفط الرملي الكندي والنفط الصخري الأمريكي)، خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي[3]، ففي شهر جانفي 2016 ورغم انخفاض أسعار النفط دون الثلاثين دولارا، فإن القدرة الإنتاجية لمنتجي النفط الصخري في ولاية "نورث داكوتا North Dakota" الأمريكية مثلا لم تتأثر بذلك ومن المقدر أن يزداد إنتاجهم بنحو مليون و122 ألف برميل يوميا، كما تسارع إنتاج غير التقليدي (الصخري والرملي) خاصة في مناطق أمريكا الشمالية، واتجه الاقتصاد الأمريكي بشكل حثيث إلى

1 – ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص ص. 15 – 16.

2 – مصطفى علوي سيف، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 8.

3 – مجدي صبحي، "الارتباط المشروط: عوامل غلبة اللايقين على مستقبل أسعار النفط"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 20.

تبني توجهين أساسيين؛ أولهما: تطوير تقنيات الإنتاج، وثانيهما فهو زيادة إنتاج النفط الصخري الذي ارتفع حجم الإنتاج الأمريكي منه إلى نحو مليون برميل يوميا سنة 2011، والذي تسارع خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى 4.5 مليون برميل يوميا بنهاية سنة 2014، [1] وقد وفرت أسعار النفط المرتفعة خلال السنوات القليلة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وتحديدا من سنة 2010 إلى غاية شهر جوان 2014، حافزا كبيرا للتوسع في إنتاج النفط الصخري خاصة مع ما كان شائعا عن ارتفاع تكاليف استخراجه التي كانت تقدرها الدراسات بما يتراوح بين 60 و90 دولارا[2].

فمنذ بدء إنتاج النفط الصخري على نطاق تجاري سنة 2008، أصبحت الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد روسيا والسعودية، وهذا ما يبينه الجدول التالي وفق إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

متوسط الإنتاج بالمليون برميل في اليوم	2014	2015	التغير
روسيا	10,91	11,06	0,150 +
السعودية	9,53	10,12	0,590 +
الولايات المتحدة الأمريكية	8,71	9,46	0,750 +

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: US. Energy Information Administration (EIA)

نقلا عن: ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 15

رابعا: الصين:

تعد الصين المحرك الأكبر لسوق النفط في العالم حاليا، إذ حلت منذ سنة 2013 محل الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر مستورد للنفط قي العالم، ويتوقع أن تكون المحرك الأكبر لنمو الطلب العالمي على النفط خلال هذا العقد والعقد الذي يليه[3]، حيث اتخذت حكومة الصين في السنوات الأخيرة توجها جديدا

1 – مالك عوني، "شروط التحول: هل يشهد العالم دورة نفط جديدة أم إرهاصات عصر طاقة جديد؟"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص ص. 4 – 5.

2 – نفس المرجع، ص ص. 4 – 5.

3 – ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص. 16.

نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط[1].

وتنفق الصين المليارات من احتياطها المالي على الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وحتى روسيا، إذ ارتفع حجم استيرادها من النفط في سنة 1993 من 20 ألف برميل في اليوم إلى ما يزيد عن 7 مليون برميل في اليوم سنة 2014، ويرجع الارتفاع السريع في حجم استيراد الصين من النفط إلى النمو الاقتصادي والسكاني السريع، وارتفاع مستوى المعيشة، وازدياد عدد السيارات على الطرق من 30 مليون سيارة سنة 2010 إلى 130 مليون سيارة متوقعة في سنة 2020[2].

كما تعمل الصين على زيادة تدفق موارد الطاقة، وعلى رأسها النفط الخام والغاز الطبيعي، وهو ما أدى إلى ارتفاع العرض والذي كان سببه إلى حد كبير الانخفاض الهائل في أسعار النفط، أين تم تجاهل نمو الطلب على النفط وآثاره على الاقتصاد العالمي،[3] وقد أصبح الطلب من الأسواق الناشئة مثل الصين عاملا هاما في نظام تسعير النفط العلمي، إذ أصبح الاعتماد الخارجي من النفط الخام في ازدياد وبشكل تدريجي، مما جعل الواردات الصينية منه تزداد سنة 2014 مقارنة بالسنوات من 2007 إلى 2014[4].

خامسا: البترو– ودولار:

خرج البترودولار على حيز الوجود سنة 1973 عقب انهيار النظام الذهبي العالمي، الذي أنشئ عقب الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية "بريتون وودز Bretton Woods" التي جعلت من الدولار الأمريكي عملة احتياط في العالم، وربطت قيمته بالذهب بنسبة 35 دولارا للأونسة الواحدة، وجعلته أيضا قابلا للتحويل إلى الذهب والعكس، إذ خشيت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "نيكسون" من أن يؤدي انهيار النظام الذهبي العالمي إلى انخفاض الطلب العالمي على الدولار، فابتدعت نظاما جديدا للمحافظة على استمرارية الطلب على الدولار، من خلال جعله عملة تداول النفط في السوق العالمية، وعقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية اتفاقية مع السعودية سنة 1973، تقوم هذه الأخيرة بموجبها بتسعير نفطها

1 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، مرجع سابق، ص. 155.

2 – ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص. 16.

3 - Anthony Fensom, " China: The Real Reason for the Great Oil-Price Crash?", January 9, 2015,see the link:
http://nationalinterest.org/feature/china-the-real-reason-the-great-oil-price-crash-12002

4 - Changming Song and Chongguang Li, " Relationship between Chinese and International Crude Oil Prices: A VEC-TARCH Approach", https://www.hindawi.com/journals/mpe/2015/842406/, (14/06/2017).

وبيعه بالدولار الأمريكي فقط، وتستثمر فائض دخلها من النفط في شراء سندات الخزانة الأمريكية، وبالمقابل تبيع الولايات المتحدة الأمريكية السلاح إلى السعودية، وتتعهد بحماية أصولها النفطية من جيرانها، بما فيها إسرائيل، وفي عام 1975 حذت معظم دول الأوبك حذو السعودية ووافقت على تسعير نفطها وبيعه بالبترودولار[1].

ويمكن إجمال تأثير البترودولار في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في مايلي:

- أدى اعتماد نظام البترودولار والفوائض المتحقق في ظله على قيمة الدولار الأمريكي، إلى تداعيات اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط جراء أي تغيير في قيمة الدولار.
- أدى استخدام فوائض دول منطقة الخليج العربي المنتجة للنفط من البترودولار في شراء سندات الخزانة الأمريكية، وإيداع هذه الفوائض لدى البنوك الأمريكية إلى جعل هذه الدول رهينة للسياسة الأمريكية، وأصبح بإمكان الإدارات الأمريكية المتعاقبة الضغط على أي من الدول المنتجة، من خلال مصادرة ودائعها لدى البنوك الأمريكية أو تجميدها، مثلما حدث مع ليبيا وإيران، وبالتالي فقد ترسخت معادلة قوامها أنه كلما زاد حجم الأرصدة المالية لدول الخليج العربي المنتجة للنفط في البنوك، وسندات الخزانة الأمريكية، قل استقلالها السياسي والاقتصادي[2].

سادسا: دول الأوبك:

لقد عمدت بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" على زيادة إنتاجها[3]، وهو قرار خاطئ فلو لم تعمد إلى ذلك لسمح على الأقل بامتصاص فائض السوق العالمية من النفط، ففي الماضي عند هبوط أسعار النفط كانت منظمة "الأوبك" تقرر دوما خفض الإنتاج فورا لدعم أسعاره، أما في الاجتماع الذي كان في 27 نوفمبر 2014، قررت "الأوبك" بضغط قوي من المملكة العربية السعودية عدم خفض الإنتاج، حيث وظفت السعودية انخفاض الأسعار لإلحاق الضرر باقتصاد إيران وإضعاف نفوذها في الشرق

1 – ممدوح سلامة، مرجع سابق، ، ص. 17.

2 – نفس المرجع، ص. 17.

3 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، مرجع سابق، ص. 155.

الأوسط في حربها مع إيران على برنامجها النووي، بينما استفادت من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ووظفته لإضعاف الاقتصاد الروسي، وتشديد العقوبات ضد روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا، وحتى في سوريا[1].

ففي شهر نوفمبر 2014، لم تحاول منظمة "الأوبك" تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النفط، معتبرة أن تخفيضات الإنتاج سوف تستسلم حصتها في السوق لمنافسيها، وبدلا من ذلك أنتجت دول "الأوبك" المزيد من النفط، حيث أدى انخفاض أسعاره إلى تقليص الاستثمارات النفطية في كل من أمريكا الشمالية وحول العالم، مما أجبر على إحداث تحول هيكلي في القدرة الإنتاجية العالمية[2].

كما عملت الدول الغربية على بث عوامل التوتر والانشقاق داخل منظمة "الأوبك" على المستوى المحلي والإقليمي، من خلال الضغط على بعض أعضائها بزيادة إنتاج النفط والعمل على تخفيض أسعاره بما يلاءم مصالحها الاقتصادية والسياسية، معتمدة على الأنظمة الموالية لها[3].

وإذا كان النفط الصخري هو التحدي الأول أمام منظمة "الأوبك"، في إمكانية الدفاع عن مصالحها، وهو تحدي خارجي، فالواقع أن هناك تحديا آخر داخلي يتمثل في موقف كل من العراق وإيران، ورغبتهما في زيادة الإنتاج، فالعراق يتمتع باحتياطات نفطية تزيد على 140 مليار برميل، ويتمتع بتكلفة حدية منخفضة جدا، وبعد معاناته عقودا من الحروب والحصار والدمار، يتطلع إلى النفط لإعادة البناء وتحسين مستويات معيشة المواطنين، وفيما يتعلق بالصعوبات الهائلة التي تواجه العراق، بما في ذلك تحدي انهيار أسعار النفط، وتحدي سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من البلاد، فإن هذه التحديات لم تنجح في إبطاء نمو الإنتاج النفطي، حيث تصاعد معدل الإنتاج في شهر ديسمبر 2014، في تحد للتوقعات إلى 3.7 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى في ظرف 35 سنة، كما بلغ في شهر جانفي 2016 نحو 4.2 مليون برميل يوميا[4].

كما أنه هناك علاقة قائمة بين تذبذب أسعار النفط بالارتفاع والانخفاض، وبين الاستقرار السياسي على مستوى العالم، وفي أقاليمه المختلفة التي يمكن عدها بمنزلة منظومات فرعية في نظام عالمي كبير، بيد أن

---

1 – ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص. 13 – 14.

2 - Carlos Pascual, "Where does America stand in the new geopolitics of oil?", 10 Jan 2017, See the link: https://www.weforum.org/agenda/2017/01/america-new-geopolitics-of-oil/

3 – محمد كريم خيدر، "الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 2، أكتوبر 2013، ص ص. 61 – 63.

4 – مجدي صبحي، مرجع سابق، ص ص. 21 – 22.

العلاقة بين أسعار النفط والاستقرار السياسي ليست مباشرة، ولا هي ميكانيكية بل أنها تمر عبر عدد كبير من المتغيرات السياسية والاقتصادية الأخرى، حتى تلقي بضلالها على مستوى العالم والأقاليم المختلفة به وداخل الدول، ومن المهم إذن النظر إلى السياق الذي يحدث فيه تذبذب أسعار النفط، ويقصد هنا بالسياق مجمل البنى والعلاقات الاقتصادية، والسياسية السابقة على انخفاض أسعار النفط في الدول المصدرة والدول المستوردة الصافية، مع التركيز على الفئة الأولى في حالة انخفاض الأسعار[1].

ورغم أن كل اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية، قد أدى دورا مؤثرا في انهيار أسعار النفط، إلا أن السعودية كانت المسؤول الرئيسي عن هذا الانهيار في الأسعار، وألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد العالمي وباقتصاديات الدول المصدرة للنفط والتي تعتمده كمورد أساسي في صادراتها.

المبحث الرابع: إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية

منذ منتصف القرن العشرين كانت الطاقة موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوى دولية في سياق عملية ضمان أمن الطاقة لتلك القوى، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية أخرى، وكانت أهمية النفط تتزايد مع تزايد أهميته كمصدر للقوة الاقتصادية والقوة العسكرية للدول، ويلفت النظر هنا أنه خلال المرحلة المذكورة كان النفط مورد قوة مالية واقتصادية عند الدول المنتجة والمصدرة للنفط، بينما كان النفط مصدرا للقوة العسكرية والاقتصادية للدول المستهلكة المستوردة، فلا يمكن تصور وجود عسكري كبير وواسع خارج أراضي الدولة من دون امتلاك الدولة لأدوات نشر ذلك الوجود العسكري وعلى رأسها النفط، ولذلك استمرت خريطة علاقات النفط قائمة خلال تلك المرحلة، على طرفين يختلفان في سبل توظيف النفط كعنصر قوة، فالدول الغربية؛ الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي، كانت الطرف المستورد والمستهلك للطاقة، وقد استطاعت توظيف تلك الطاقة في بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية والحفاظ عليها بل وتطويرها[2].

أما الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، فقد تمكنت من امتلاك قوة مالية ولكن من دون المنافسة دوليا على القوة العسكرية أو الاقتصادية، ويمكن القول إن خريطة أمن الطاقة في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت تقوم على ما يمكن وصفه بـ "قطبية نفطية" من طابع خاص، يتكون قطبها الأول من الدول المنتجة والمصدرة في منطقة الخليج، بالإضافة إلى إيران والعراق، ويكون قطبها الثاني متمثلا في كبرى الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة، ولكن خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بدأت مجموعة من العوامل

1 – عمرو عدلي، مرجع سابق، ص. 26.

2 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 9.

الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية تغير الخريطة القديمة التقليدية لأمن الطاقة، وقد أدت تلك العوامل إلى ولادة مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك، تمثلت في الصين والهند ودول أخرى في جنوب شرقي آسيا[1].

إن المصادر التي كانت تقتصر على النفط السائل، أصبحت أكثر تنوعا بسبب اكتشاف احتياطات جديدة من الغاز الطبيعي والنفط الصخري، مما أعاد رسم وتشكيل خريطة الاحتياطات العالمية من خلال إعادة احتساب المعادلات التي أرست التوازنات المعتادة منذ منتصف القرن العشرين، كما شكلت الاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة وإعادة توزيع بعض الأدوار من خلال شكل الصراعات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط، بالتوازي مع العودة الروسية إلى الساحة الدولية، والتوجه الأمريكي نحو منطقة المحيط الهادئ، أحد مؤشرات إعادة رسم خريطة تحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية[2].

فبالنظر إلى سياسة الطاقة الروسية لتأمين إمداداتها من الطاقة، فإنها تسعى إلى السيطرة على شبكة خطوط نقل النفط والغاز إلى دول وسط آسيا ودول الإتحاد الأوروبي، وقد استطاعت روسيا أن توظف قضية أمن الطاقة وسياساتها كأداة للتأثير في دول الجوار الجغرافي، مثل أوكرانيا ودول البلطيق (ليتوانيا، استونيا، لاتفيا)، وأرمينيا وجورجيا ومولدافيا ودول آسيا الوسطى،[3]كما عمدت روسيا إلى عقد اتفاقيات مع دول من مثل كازاخستان وتركماستان للتعاون بشأن استخراج مصادر الطاقة وتصديرها[4].

كما أن زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز نتيجة لطفرة الغاز والنفط الصخري، قد أدى إلى انخفاض الطلب الأمريكي على نفط الخليج العربي، ولذلك ارتفعت الصادرات النفطية السعودية إلى الصين متجاوزة ما كانت عليه نسبة الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009، وهو ما جعل حجم الاستثمارات الصينية في السعودية ترتفع بشكر كبير، مما أدخل الصين حيز المنافسة على استيراد النفط والغاز، في إطار عملية تحولها إلى القوة الاقتصادية الثانية عالميا، وإلى القوة العسكرية الثالثة عالمية أيضا[5].

ومن التغيرات المهمة والجديرة بالرصد، عند استطلاع خريطة أمن الطاقة الجديدة، تلك التي تتعلق بإنتاج الصين المتوقع من الغاز الطبيعي، ويلي الصين في هذا المجال الولايات المتحدة الأمريكية، ففي أوروبا

1 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 9.
2 – إسطفان الشدياق، مرجع سابق.
3 – نفس المرجع، ص. 11.
4 – هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سابق.
5 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 12.

توجد أكبر احتياطات الغاز في بولندا وفرنسا، والنرويج وأوكرانيا والسويد[1]، وبالطبع فإن روسيا من كبرى الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط، وفي الشرق الأوسط يؤسس منتجو النفط والغاز تعريفهم لمسالة أمن الطاقة ولسياستهم الخاصة على مدى كفاية الطلب العالمي على منتجهم، ومدى استدامة ذلك الطلب مستقبليا، ومعنى ذلك أن المشهد الجديد بالنسبة لهم سوف يعني زيادة تركيزهم على علاقاتهم مع حدودهم الشرقية في شرق وجنوب آسيا، ورغم أن الطاقة المتجددة والطاقة النووية هما أسرع مصادر الطاقة نموا، حيث تحقق كل منهما معدل نمو سنويا يبلغ 2.5% فلا يزال الوقود الأحفوري هو المصدر الأساسي الذي سيغطي نحو 80% من استهلاك العالم من الطاقة بحلول سنة 2040، حيث يعد الغاز هو الوقود الأحفوري الأسرع، ولذلك يتزايد اللجوء إلى استخدامه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تقنية من شأنها تحقيق شبه اكتفاء ذاتي من الطاقة، وقلب موازين القوى من جدد[2].

لقد فرضت الصين نفسها على خريطة الطاقة العالمية بعد سنة 1992، وهو العام الأخير للاكتفاء الذاتي للصين من موارد الطاقة، حيث تتميز سياسة الصين بتعدد تحرك سياستها الخارجية في مجال الطاقة، حيث تتضمن تلك الدوائر الخليج العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما يعطي لتلك السياسة مرونة وفعالية ومساحة كبيرة للحركة، وتعددا وتنوعا في البدائل المتاحة، وتعددا في مجالات التعاون من مجال التنقيب وحتى مجال تمويل المشروعات التنموية، والاستثمار في مشروعات صينية أو مشتركة، وهو نهج تختص به الصين من بين الدول المستوردة للنفط والغاز[3]، فمحدودية مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي في الصين لم تؤد إلى محدودية دورها الدولي، بل على العكس دفعتها إلى تبني مواقف وأدوات نشطة، والمزج بين أدوات متنوعة بما يتلائم مع ظروف كل منطقة، وذلك يختلف عن ما تتبعه دول أخرى تعاني محدودية أدوارها الخارجية، بسبب محدودية مواردها من الطاقة، وكذلك عن النهج التدخلي العنيف الذي تتبعه دول أخرى لتعويض حالة معاناتها من نقص الموارد المهمة من الطاقة، ومنه يتضح أن الصين تتبع نهجا تعاونيا يرتكز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية وليس فرض حالة من الهيمنة[4].

ومن المؤشرات أيضا التي تدل على تغير خريطة إمدادات الطاقة في العلاقات الدولية، بروز الهند كأحد الدول ذات الاقتصاد الناشئ، والتي أثرت بشكل كبير في تزايد الطلب العالمي على النفط والطاقة، حيث تعتبر الهند مسؤولة عن حوالي 10٪ من الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة منذ سنة 2000، وقد

1 – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 12.
2 – نفس المرجع، ص. 10.
3 – نفس المرجع، ص. 12.
4 – نفس المرجع، ص. 12.

تضاعف الطلب على الطاقة بشكل كبير بعد هذه الفترة مما أدى بالهند إلى الزيادة في الطلب العالمي بنسبة 5.7٪ في سنة 2013، وهو مؤشر قوي على إمكانية زيادة النمو الاقتصادي، حيث زاد الطلب على الطاقة في الهند بنسبة 46% منذ سنة 2000[1].

إن زيادة بروز الهند كعملاق اقتصادي واعد في سوق النفط والطاقة من حيث الاستيراد والتصدير، قد ساهم أيضا في التغيرات التي أدت إلى إعادة تشكل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية، إذ أصبحت ثالث أكبر دولة مستوردة للنفط الخام، وتأتي وراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بحوالي 3.7 مليون برميل يوميا وهو أمر تفرضه متطلبات الاستيراد إذ يجب أن تستورد الهند المواد الخام لتلبية 80٪ من احتياجات تكرير النفط الخام[2]، فغالبية الموانئ التي تعتمد عليها تقع على الجانب الغربي من الهند لاستيعاب ناقلات النفط القادمة من الشرق الأوسط أكبر مصدر للواردات النفطية للهند، والقادمة أيضا من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، فالهند تعتمد على استراتيجية تنويع مصادر إمداداتها، خاصة وأن العديد من الاضطرابات قد عانى منها موردیها مثل إيران وليبيا ونيجيريا، حيث أعلنت الحكومة الهندية في شهر مارس 2015 عن أهداف استراتيجية للحد من الاعتماد على النفط الخام المستورد بنسبة تصل إلى 10٪ بحلول عام 2022، كما وفر انخفاض سعر النفط الخام فرصة فعالة من حيث التكلفة لبناء مخزونات النفط الخام الهندية والتي تستخدم لحالة الطوارئ، إذ تعمل الهند على تخزين مجتمع قدرة حوالي 37 مليون برميل من النفط الخام[3].

ويبين الشكل التالي التغير المتوقع على الطلب على الفحم (بالمليون طن مكافئ)، والنفط (بالمليون برميل يوميا)، والطاقة الشمسية (بالتاراوات ساعة)، ويتضح منه أيضا أن طلب الدول الصناعية المتقدمة على النفط سيتراجع خلال الفترة بنحو 10 مليون برميل يوميا[4]، كما يبين مستوى النمو في الطلب على الطاقة الأولية حسب كل المنطقة في ما بين السنوات 2014 و2040، وهو يؤكد على بروز كل من الهند والصين بشكل رئيسي في الطلب الطاقة مقارنة بباقي المناطق حسب الوكالة الدولية للطاقة التي استقينا منها هذا

1 – Ali Al-Saffar, And others, World Energy Outlook, Special Report, Robert Priddle (Editor), International Energy Agency, 2015, p.20, see the link: http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/IndiaEnergyOutlook_WEO2015.pdf

2 - Ibid, p. 33.

3 – Ibid, p. 33.

4 - Ibid, p. 33.

الشكل، الأمر الذي يشير إلى خريطة الطاقة على المستوى الدولي سواء من حيث زيادة الطلب أو الاستهلاك في تغير، إثر بروز الأسواق الناشئة ذات النمو الاقتصادي المتزايد في كل من الصين والهند.

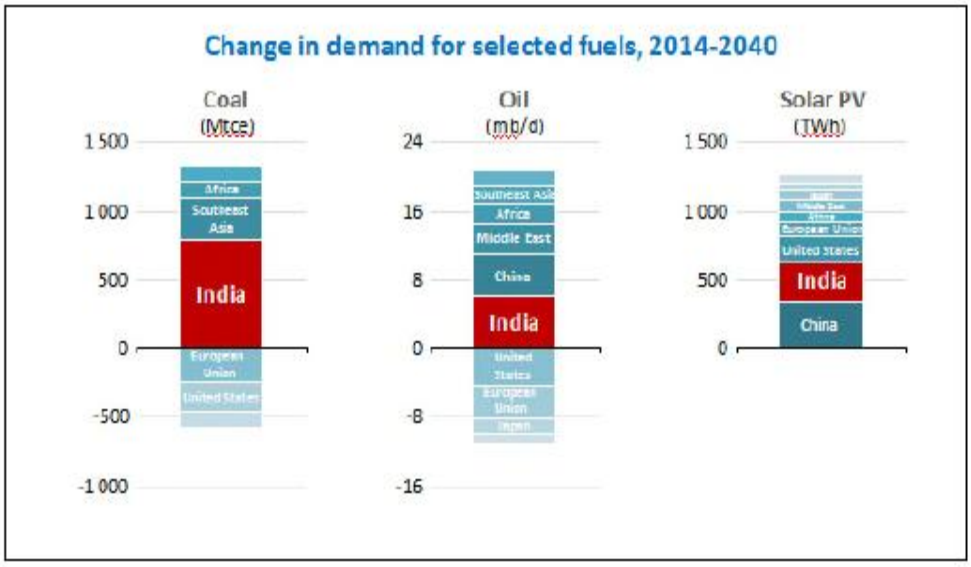

المصدر: **World Energy Outlook**, **Canberra 20 November 2015**, **International Energy Agency**, **2015**

ففي سنة 2015 سجلت الهند زيادة بنسبة 11% في مستوى استهلاك النفط، مقابل توقعات بمعدل الزيادة بنسبة 7 – 8%، وفي هذا الصدد قال وزير النفط الهندي "دارميندرا برادهان" في شهر سبتمبر 2016: "أنه يجب أن نرى زيادة أعلى"، كما توقع أن يزداد الطلب على النفط الخام خلال سنتي 2016 و2017 وذلك بسبب النمو المتسارع في النشاط الاقتصادي، ووفقا لتوقعات الطاقة في الهند من قبل وكالة الطاقة الدولية، فإنه من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في الهند بأسرع وتيرة حتى سنة 2040، مقارنة بأي بلد آخر، إذ يرتفع الطلب على النفط بمقدار 6 مليون برميل يوميا ليصل إلى 9.8 مليون برميل يوميا سنة 2040[1].

1 – Tsvetana Paraskova," India's 2016 Oil Demand Jumps 11% To Record Highs", Jan 11, 2017, see the link:

http://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Indias-2016-Oil-Demand-Jumps-11-To-Record-Highs.html

خاتمة واستنتاجات:

تزداد أهمية النفط والطاقة في الاقتصاد العالمي، حيث يعد النفط موردا حيويا في النمو الاقتصادي سواء للدول المنتجة له أو المستوردة له على حد سواء، وقد أدى الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي واستهلاك النفط والطاقة إلى الاهتمام بأمن الإمدادات، وإلى تزايد الطلب على النفط وزيادة عرضه في الأسواق العالمية، حيث وصلت أسعاره إلى أدنى مستوياتها في الأسواق الدولية منذ شهر جويلية 2014، ووصل سعره تقريبا إلى 30 دولارا، كما زاد مستوى انهياره منذ شهر فيفري 2016، وتعود أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014، وبلوغه أدنى مستوياته في السوق الدولية، إلى جملة من الأسباب والعوامل المتعددة والمتشابكة في نفس الوقت، حيث نجد أن كلا من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية كان له دور مؤثر في ذلك الانهيار، إضافة إلى وجود مجموعة من المخاطر الجيوسياسية التي أثرت في إمدادات الطاقة، وبالتالي فإن الانخفاض الحالي في أسعار النفط هو الزيادة الكبيرة في العرض مع عدم تحرك دول منظمة الأوبك لخفض مستوى إنتاجها للدفاع عن الأسعار، وانتهاج أغلب دولها استراتيجية الإبقاء على الحصص الإنتاجية لمواد الطاقة.

ونظرا لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط كمصدر أساسي للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة منه، يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، حيث أصبح لزاما على الدول المستهلكة للنفط والطاقة، التفكير في التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات النفطية، والبحث عن مناطق وأسواق خارج منطقة الشرق الأوسط وخارج دول منظمة الأوبك عموما، لذلك نستنتج:

- زيادة الاهتمام الأمريكي بمنطقة قزوين.
- تزايد أهمية قارة إفريقيا كمصدر لإنتاج النفط، والتي تشهد تنافسا أمريكيا وصينيا في سياق تنويع مصادر الإمدادات، وهو ما أدى أيضا إلى نشوء مراكز طاقة جديدة في مستوى الاستهلاك، والتي تمثلت بالأساس في الصين والهند ودول أخرى في جنوب شرق آسيا.
- كما يمكن ملاحظة أنه مع توسع نطاق العلاقات الدولية، اتسع بدوره نطاق مفهوم أمن الطاقة عما كان عليه خلال القرن العشرين، ولم يعد المفهوم مقتصرا على تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة والمستهلكة لها، وإنما امتد المفهوم ليضم إلى جانب ذلك مصالح وهواجس واهتمامات الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، التي بدأت تسعى إلى إحكام سيطرتها على قطاع الطاقة وأسواقه، كما يرتبط بتغير خريطة الطاقة العالمية تغير بنية

منظومة عرض مصادر الطاقة وإمدادها، خاصة مع بروز الطفرة الكبيرة في الطاقة الصخرية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- وفي المقابل تصاعد الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة، خاصة مع ظهور مستهلكين كبار جدد مثل الصين والهند، ومن ثم أصبح أمن الطاقة تحكمه العديد من المتغيرات التي تلقى آثارا متباينة، ويعد ضمان النقل والتوزيع الآمن لموارد الطاقة، وتأمين الاستثمار المحلي أو الدولي في مجال التنقيب والإنتاج لعناصر الطاقة التقليدية، وصيانة محطات التكرير، وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة وغير التقليدية، هي من العناصر المهمة في التأثير على أمن الطاقة وتحديد مستواه.

قائمة المراجع:

أ.باللغة العربية:

1 – الشدياق، إسطفان، "مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيو سياسي"، مجلة الدفاع الوطني، ع. 97، لبنان، أوت 2016، 2017/05/26)، نقلا عن الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

2 – حرز الله، شيراز، "تعريف الطاقة"، نقلا عن الرابط:
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9

3 – خيدر، محمد كريم، "الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 2، أكتوبر 2013.

4 – زغيب، شهرزاد و حليمي، حكيمة، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، ع. 395، جانفي 2012.

5 – زكي عويس، محمد، مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011).

6 – صبحي، مجدي، "الارتباط المشروط: عوامل غلبة اللايقين على مستقبل أسعار النفط"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016.

7 – سامية، ق، "رهانات الأمن الدولي: التحديات الكبرى للأمن الطاقوي"، مجلة الجيش، ع. 578، سبتمبر 2011، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر3.

8 – سعيدي، وصاف و فاتح، بنونة، "سياسات أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، ورقة بحثية مشارك بها في المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7 و8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

9 – سلامة، ممدوح، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

10– ـــــ ، ـــــ، "استعادة الفشل: استراتيجية الدفاع عن الحصص وتقويض اقتصادات دول أوبك"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016.

11 – عادلي، عمرو، "الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016.

12 – علوي سيف، مصطفى، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016.

13 – عمار، دينا، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة"، مجلة السياسة الدولية، م. 45، ع. 180، أفريل 2010.

14 – عوني، مالك، "شروط التحول: هل يشهد العالم دورة نفط جديدة أم إرهاصات عصر طاقة جديد؟"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016.

15 – كعسيس خلاصي، خليدة، "الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين: أمن الطاقة تنافس من نوع جديد"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 4، ديسمبر 2015.

16 – محمد أحمد عبد النبي، هاجر ، "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000 – 2015"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=34018، (2017/06/18).

17 – مزياني، صبرينة، "مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=47399، (2017/06/18).

18 – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: US. Energy Information Administration (EIA), نقلا عن: ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016.

19 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، نقلا عن موقع صندوق النقد العربي، متاح للتحميل على رابط الموقع:
http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2016/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf

ب.باللغة الأجنبية:

20 – Al-Saffar, Ali, And others, World Energy Outlook, Special Report, Robert Priddle (Editor), International Energy Agency, 2015, see the link:

http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/IndiaEnergyOutlook_WEO2015.pdf

21 - Dicken, Peter Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy, 7 Edition, 2015.

22 - Fensom, Anthony, "China: The Real Reason for the Great Oil-Price Crash?", January 9, 2015, see the link:
http://nationalinterest.org/feature/china-the-real-reason-the-great-oil-price-crash-12002

23 – Paraskova, Tsvetana, "India's 2016 Oil Demand Jumps 11% To Record Highs", Jan 11, 2017, see the link:

http://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Indias-2016-Oil-Demand-Jumps-11-To-Record-Highs.html

24 - Pascual, Carlos, "Where does America stand in the new geopolitics of oil?", 10 Jan 2017, See the link:
https://www.weforum.org/agenda/2017/01/america-new-geopolitics-of-oil/

25 - Song**,** Changming and Li, Chongguang, "Relationship between Chinese and International Crude Oil Prices: A VEC-TARCH Approach", see the link:

https://www.hindawi.com/journals/mpe/2015/842406/, (14/06/2017).

26 – "Energy and Power and the physics of explosions", see the link: http://muller.lbl.gov/teaching/Physics10/PffP_textbook_F08/PffP-01-energy-F08.pdf

27 - World Energy Outlook, Canberra 20 November 2015, International Energy Agency, 2015.

28 - World Energy Council, Resource 2016 summary, see the link:

https://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2016/10/World-Energy-Resources-Full-report-2016.10.03.pdf

29.https://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Chart.asp